الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة

كلية الشريعة و الاقتصاد

بالشراكة مع مخبر البحث في الدراسات الاقتصادية والمالية الإسلامية

ملتقى وطني هجين حول:

"آليات استخدام الصكوك الإسلامية في تمويل المشاريع العمومية

-دراسة تحليلية على ضوء تجارب دولية"

يوم: 08 ديسمبر 2025

الاسم واللقب	**آمنة جباري**
الرتبة العلمية	**دكتورة**
البريد الإلكتروني	**djebariamina9@gmail.com**
مؤسسة الانتماء	**جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية-قسنطينة-**
محور المداخلة	**المحور الأول الصكوك الاسلامية المفهوم والاطار الشرعي والقانوني**
عنوان المداخلة	**التنظيم القانوني لإصدار وتداول الصكوك الإسلامية في الجزائر -قراءة و اقعية ورؤية استشرافية-**

التنظيم القانوني لإصداروتداول الصكوك الإسلامية في الجزائر

-قراءة و اقعية ورؤية استشر افية-

Legal regulation of the issuance and circulation of Islamic sukuk in Algeria

- Realistic reading and forward-looking vision-

ملخص:

يهدف البحث إلى قراءة واقع التنظيم القانوني لإصدار وتداول الصكوك الإسلامية في الجزائر والوقوف على مواطن القصور التشريعي والتنظيمي ومن ثم تقديم التوصيات والحلول الممكنة، وللوصول إلى الهدف تم الاعتماد على المنهجين الوصفي وكذا التحليلي. وقد خلصت الدراسة إلى غياب نصوص قانونية تنظيمية خاصة بالصكوك الإسلامية في الجزائر باستثناء بعض الأحكام التي عرض لها قانون المالية لسنة 2025، غير أنها لا تؤهل الجزائر إلى تبني نظام الصكوك الإسلامية، ولذلك نوصي من خلال دراستنا بضرورة الاستفادة من التجارب الدولية في مجال التمويل بالصكوك الإسلامية، ووضع إطار تشريعي ينظم التعامل بهاته الآلية التي أسفرت عن أهميتها البالغة في توفير التمويل اللازم لدعم المشاريع الكبرى.

كلمات مفتاحية: الصكوك الإسلامية، التنظيم القانوني، الجزائر.

تصنيفات JEL: G23.K23.O55

Summary :

The research aims to read the reality of the legal regulation of the issuance and circulation of Islamic instruments in Algeria, identify the legislative and regulatory shortcomings, and then provide recommendations and possible solutions. The study concluded that there are no regulatory legal texts for Islamic sukuk in Algeria, with the exception of some provisions presented by the finance law of 2025, but they do not qualify Algeria to adopt the Islamic sukuk system, so we recommend through our study the need to benefit from international experiences in the field of Islamic sukuk financing, and to develop a legislative framework regulating dealing with this mechanism, which resulted in its great importance in providing the necessary financing to support major projects.

Keywords : Islamic sukuk, Legal Regulation, Algeria.

مقدمة:

تعتبر الصكوك الإسلامية أحد أهم الأدوات التمويلية الحديثة، والتي بدأت الجزائر بإدراجها مؤخرا ضمن منظومتها المالية وذلك سعيا لتقيق التنمية وتنويع مصادر تمويل الخزينة العمومية، وكذا تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر عبر مختلف الطرق والوسائل التي تتوافق ومبادئ الشريعة الإسلامية، وذلك ضمانا لإنشاء سوق مالية ذات أبعاد وطنية، بالإضافة إلى سد الثغرات المالية.

إن الصكوك الإسلامية تعد من أكثر الآليات استجابة لمتطلبات التمويل والاستثمار والتنمية الاقتصادية بشكل عام، غير أن مهمة إدراجها ضمن نصوص قانونية يعد مهمة صعبة كونها تتطلب إعادة هيكلة للأنظمة القانونية السائدة في الدولة، ولفهم طبيعة هذا النظام التمويلي الحديث المتمثل في الصكوك الإسلامية لابد من الوقوف على التجربة الجزائرية في محاولة إدراجها وتنظيمها من الناحية القانونية وخاصة قانون المالية الصادر مؤخرا لسنة 2025م.

أولا: الإشكالية

انطلاقا مما سبق يمكننا طرح **الإشكال الرئيسي** التالي:

-كيف نظم المشرع الجزائري عمليتي إصدار وتداول الصكوك الإسلامية؟

ثانيا: الأسئلة الفرعية

وللإجابة على هذا التساؤل يمكننا طرح جملة من الأسئلة الفرعية أبرزها:

- ما لمقصود بالصكوك الإسلامية؟
- ماهي النصوص القانونية المنظمة للصكوك الإسلامية في التشريع الجزائري؟

ثالثا: أهداف البحث:

تهدف هاته الورقة البحثية إلى:

- ضبط المفهوم العام للصكوك الإسلامية: تعريفها، خصائصها، أهميتها، وأنواعها.
- الوقوف على مواطن القصور التشريعي في تنظيم المسائل المتعلقة بإصدار وتداول الصكوك الإسلامية.

- اقتراح الحلول الممكنة سعيا نحو توسيع نطاق استخدام الصكوك الإسلامية تعزيزا لفعاليتها ودورها في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

رابعا: منهج البحث:

نظرا لطبيعة الدراسة فإن البحثة قد اعتمدت في تغطية جوانب الموضوع على منهجين: المنهج الوصفي وذلك لوصف مختلف النصوص القانونية المتعلقة بموضوع الدراسة، ومن ثم الوقوف عليها بالتحليل عن طريق المنهج التحليلي.

خامسا: خطة البحث

وزعت الباحثة عناصر الدراسة عبر التقسيم الآتي:

مقدمة

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للصكوك الإسلامية.

المحور الثاني: النصوص والقوانين المنظمة للصكوك الإسلامية

خاتمة.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للصكوك الإسلامية

تحظى الصكوك الإسلامية لدى أغلب المستثمرين بأهمية كبيرة وذلك عائد إلى طبيعة الخصائص المميزة لها عن غيرها من أدوات التمويل الإسلامي إضافة إلى تعدد خياراتها وأنواعها ، وسنتناول من خلال هذا المحور تعريف الصكوك الإسلامية، وإبراز الأهمية التي تتمتع بها في مجال الاقتصاد الإسلامي، إضافة إلى بيان خصائصها وأهم أنواعها كالآتي:

أولا: تعريف الصكوك الإسلامية

1-لغة: الصكوك جمع صك، ويطلق لفظ الصك على عدة معان منها: الضرب، الكتاب، وثيقة اعتراف بالمال المقبوض أو حق في ملك ونحوه... (منظور، 1990)

2-اصطلاحا: تطرق العديد من الباحثين في المجال الشرعي والقانوني والاقتصادي إلى التعريف الاصطلاحي للصكوك الإسلامية كل من زاويته، وعلى اختلاف هاته التعاريف فإنها متقاربة من حيث المعنى الأساسي، ومن التعاريف الأكثر مواءمة ما ورد عن هيئة المحاسبة والمراجعة والذي جاء فيه: "أوراق مالية متساوية القيمة تمثل حصصا شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو حقوق أو مشروع استثماري حقيقي، تصدر وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، وتدر عائدا ناتجا عن النشاط الذي تموله، بخلاف السندات التقليدية التي تقوم على القرض بفائدة." (AAOIFI, هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية;، 2015)

وبالتالي فمن خلال هذا التعريف يمكننا القول بأن المقصود هنا من الصكوك الإسلامية أنها عبارة عن أداة استثمارية شرعية تعمل على تمويل المشاريع أو الأصول وفق مبادئ شرعية إسلامية، حيث ترتبط فيها العوائد بنتائج المشروع لا بنسبة فائدة ثابتة، وهو ما يستبعد المعاملات الربوية.

-بالنسبة للمشرع الجزائري فلم يورد تعريفا صريحا مستقلا لمصطلح الصكوك الإسلامية غير أنه أعطى صورة عنها من خلال **نص المادة 174** من قانون المالية لسنة 2025 كالآتي:" تسمح الخزينة العمومية بإصدار سندات تسمى صكوكا سيادية تمثل حقوق الانتفاع للأصول التي تنتمي لأملاك الدولة، موجهة للأشخاص الطبيعيين والمعنويين من أجل المشاركة في تمويل المنشآت أو التجهيزات العمومية ذات الطابع التجاري للدولة. (القانون رقم 25-24، 2024)

وعليه فالصكوك الإسلامية وفق نص المادة 174 هي عبارة عن أوراق مالية مصدرها الخزينة العمومية أو الجهات المخولة، تتضمن حقوقا نفعية في مشاريع أو أصول تابعة للدولة يتم تشغيلها تجاريا وتمويلها من طرف أشخاص طبيعيين أو اعتباريين.

ثانيا: خصائص الصكوك الإسلامية وأهميتها

1-خصائص الصكوك الإسلامية:

بالعودة إلى استقراء التعريف الاصطلاحي للصكوك الإسلامية الذي قدمته هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية فإن هاته الصكوك تتمتع بخصائص عدة تميزها عن غيرها من الأوراق المالية والسندات التقليدية ومنها الآتي:

- **ملكية حقيقية أو منافع مشاعة:**

حيث تعبر هاته الصكوك عن حصة مشاعة في ملكية مشروع أو أصل، وليست دينا في الذمة، وذلك خلافا لمضمون السندات التقليدية.

- **القيمة الإسمية:**

فجميع الصكوك في الإصدار الواحد متساوية في القيم والالتزامات والحقوق، وهو ما يجعلها محلا للتداول والتمويل الجماعي.

- **الإطار الشرعي:**

وذلك كونها تعتمد على العقود ذات الطابع الشرعي كالإجارة والمرابحة والسلم وغيرها، ولذا ينبغي هيكلتها وفق صيغة محددو من صيغ هذه العقود الشرعية.

- **العوائد نتيجة أنشطة استثمارية حقيقية:**

وهو ما يميزها عن السندات التقليدية، بحيث أن الأرباح والعوائد لا تحدد مسبقا بنسبة فائدة ثابتة، بل يكون المستثمرون أو أصحاب الأصول شركاء في تقاسم الخسائر والأرباح المستمدة من الاستثمار الفعلي للأصول على حد سواء.

- **وجود أصل حقيقي مملوك لأصحاب الصكوك:**

ويعني ذلك الوجود الفعلي للأصل أو المشروع الممول من قبل الصكوك مع تحويل الملكية حقيقة إلى حاملي هاته الصكوك.

- **التحديد الزمني للصكوك:**

حيث أن طبيعة المشروع أو الأصل تحدد المدة الزمنية لصدور الصكوك الإسلامية (قصيرة المدى، متوسطة، أو طويلة المدى) وبعد انتهاء هذه المدة تعاد رؤوس الأموال إلى حاملي هذه الصكوك.

❖ **الشفافية والإفصاح:**

ويعني ذلك تقديم جملة من التقارير المالية بشكل دوري من قبل المؤسسات المصدرة للصكوك، بحيث توضح من خلالها الأداءات والعوائد والمخاطر، وذلك وفق معايير المحاسبة الإسلامية.

❖ **وسيلة التداول:**

حيث يمكن تداولها عبر أي وسيلة من الوسائل الجائزة شرعا وقانونا، فلمالك الصك حق نقل ملكيته أو رهنه أو التصرف فيه من خلال ما يجيزه القانون من شركات الوساطة المالية أو غيرها. (AAOIFI, هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية;، 2015، الصفحات 8-3)

2-أهمية الصكوك الإسلامية

تبرز أهمية الصكوك الإسلامية من خلال تمويل التنمية الاقتصادية حيث تعتبر أداة فعالة لاستقطاب المدخرات ثم استثمارها من خلال تجسيد مشاريع حقيقية وهي بذلك تمثل بديلا شرعيا للسندات التقليدية الربوية، كما أنها تحقق التوزيع العادل للعوائد والمخاطر بين جميع المستثمرين وهو ما يجعلها تتوافق والمقاصد الشرعية العامة في المعاملات (حشيش، 2024-2025، صفحة 24).

ثالثا: أنواع الصكوك الإسلامية

تقسم الصكوك الإسلامية إلى عدة أنواع وذلك حسب المعيار المعتمد في التقسيم، ومن أهمها:

1-باعتبار الجهة المصدرة:

وتنقسم بحسب هذا المعيار إلى ثلاثة أنواع:

❖ **صكوك سيادية(حكومية):**

وهي أوراق مالية ذات قيم متساوية صادرة عن الدولة أو إحدى مؤسساتها، تهدف إلى تمويل مشاريع البنى التحتية، أو سد عجز الميزانية أو إدارة الدين العام ويتميز هذا النوع بخصائص منها:

-تتميز بالضمان من طرف الدولة.

-تتمتع بدرجة عالية من الأمان.

-تستخدم لتمويل المشاريع الإنتاجية أو الخدمية ذات الطابع العمومي.

(البنك الإسلامي للتنمية-دليل الصكوك للمصدرين والمستثمرين-، 2018، صفحة 22):

❖ **صكوك المؤسسات المالية الإسلامية(الشركات):**

وهي التي تكون صادرة عن المؤسسات والشركات الخاصة أو المصارف الإسلامية، وتهدف إلى تمويل مشاريعها الاستثمارية.

وتتميز ب:

-الأصول المملوكة حقيقة لهذه المؤسسات أو المشروعات قيد التنفيذ.

-يتحمل مخاطر النشاط الاستثماري الممول المستثمر وحده.

(AAOIFI, هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية;، 2015، صفحة 9) (القرضاوي، 2013، الصفحات 45-46)

❖ **صكوك شبه سيادية (المؤسسات شبه الحكومية):**

وهي التي تصدرها إحدى المؤسسات أو الهيئات أو الشركات التي تكون فيها حصة للدولة وتتميز بأنها:

-جامعة لمزايا النوعين السابقين (الصكوك السيادية، وصكوك الشركات).

-ممولة وداعمة للمشاريع الطاقوية والبنى التحتية.

(عوجان، 2015، صفحة 24).

2-باعتبار القطاع الموجهة إليه:

بالنظر إلى القطاع الاقتصادي الذي تموله هاته الصكوك يمكننا تقسيمها إلى:

❖ **صكوك القطاع الزراعي:**

كصكوك المساقاة والمزارعة، والمغارسة، ويكون فيها التمويل موجها لدعم الأنشطة الزراعية.

❖ **صكوك القطاع التجاري:** وهي تمثل تلك الصكوك الصادرة لتمويل الأنشطة ذات الطابع التجاري كصكوك المرابحة، والسلم، والمضاربة وغيرها.

❖ **صكوك القطاع الصناعي:** وهي الأوراق المالية متساوية القيمة، والمستخدمة لتمويل المشاريع ذات الطابع الصناعي، كصكوك الاستصناع.

❖ **صكوك القطاع الخدمي:** وهي تلك الصكوك الصادرة لغرض استخدام حصيلتها في تمويل المشاريع الخدمية، ومن قبيلها صكوك الإجارة. (حشيش، 2024-2025، صفحة 8).

3-باعتبار الآجال:

يمكن تقسيم الصكوك الإسلامية حسب مدة الاستحقاق إلى: (حشيش، 2024-2025، الصفحات 8-9)

- **صكوك قصيرة الأجل:** حيث تتراوح مدتها بين 3 أشهر إلى سنة، ويستخدم هذا النوع من الصكوك في تمويل الاحتياجات التمويلية السريعة، وتتولى إصدارها الخزائن العمومية وكذا البنوك المركزية.
- **صكوك متوسطة الآجال:** وتكون مدتها من سنة إلى خمس سنوات ، وهي الأكثر رواجا كونها تحقق التوازن بين العوائد والمخاطر، ويستعمل هذا النوع في تمويل المشاريع المتوسطة وذات الطابع التجاري.
- **صكوك طويلة الأجل:** وهي الصكوك التي تمتد من خمس سنوات إلى عشرون 20سنة أو تفوق، وتستعمل في: تمويل مشاريع البنى التحتية كالمنشآت والطرق والموانئ، ويكون تصميمها وفق عقود الإجارة، أو المشاركة، أو الاستصناع.

المحور الثاني: الإطار القانوني لإصدار وتداول الصكوك الإسلامية في الجزائر

تتطلب عملية إصدار وتداول الصكوك الإسلامية جملة من النصوص التشريعية والضوابط القانونية، وذلك بغية استيعاب هذه الأداة التمويلية الجديدة، ودعم مختلف القطاعات، وهو ما يعكس الدور التنموي الهام للتصكيك الإسلامي، وسنتناول من خلال هذا المحور الحاجة إلى وضع إطار قانوني خاص بهذه الأوراق المالية، وأهم القوانين الداخلية التي تطرقت إليها، ثم الوقوف على متطلبات إصدار هاته الصكوك الإسلامية في الجزائر.

أولا: الطبيعة القانونية للصكوك الإسلامية وأهمية الإطار التشريعي في تفعيل التعامل بها:

1-الطبيعة القانونية للصكوك الإسلامية:

تعتبر الطبيعة القانونية للصكوك الإسلامية قضية جوهرية في الفقه القانوني والمالي المعاصر، وفيما يلي عرض موجز لهاته القضية:

- ❖ لا تعتبر الصكوك أداة من أدوات الدين، وذلك مثل ما ذهبت إليه بعض التشريعات كالإمارات ومصر، والكويت، والمغرب، حيث أدرجتها ضمن باب أدوات الدين وهو ما يعتبر تغييبا للجانب الشرعي لهاته الأداة التمويلية المبنية على أسس ومبادئ إسلامية. (ملاك، 2021، صفحة 168).
- ❖ تأخذ الصكوك الإسلامية طبيعة قانونية خاصة، فهي تمثل أوراقا مالية تجمع بين الملكية والتقاسم في الأصول، فليست بالأسهم أو السندات الربوية. (عليوة، 2023، صفحة 112).
- ❖ تتميز الصكوك بالطبيعة القانونية ذات الطابع المزدوج كونها تخضع إلى قواعد السوق المالية والقانون التجاري من جهة وتبنى على أسس وضوابط شرعية إسلامية من جهة أخرى. (غزال، 2023، صفحة 241)

2-أهمية الإطار التشريعي:

يتطلب تفعيل التعامل بالصكوك الإسلامية وجود إطار تشريعي وذلك يمثل أمرا بالغ الأهمية، وذلك نتيجة عدة عوامل منها:

- ❖ تعد الصكوك الإسلامية أحد الأدوات التمويلية المستحدثة، وهو مايؤدي إلى اختلاف وجهات النظر بين المتعاملين بها مما يستوجب وضع منظومة تشريعية لتنظيم وتوحيد أسس التعامل بهذه الأداة في الواقع العملي والقانوني.
- ❖ تشكل الصكوك الإسلامية أوعية لاستقطاب وتوظيف أموال الشركات والمؤسسات والأفراد، وهو ما يتطلب توفير حماية قانونية تتناسب وطبيعة التعامل بهذه الصكوك مما يضمن الحفاظ على أموال المجتمع.
- ❖ تختلف الصكوك الإسلامية بحسب نوع العقد الذي تمت هيكلتها عليه، سواء كان عقد استصناع أو مرابحة أو غيرها من العقود الشرعية الأخرى، وهو ما يستدعي وضع أطر قانونية لتنظيم معاملات الصكوك.
- ❖ تعتبر الحماية القانونية للمستثمرين في هذا النوع من الصكوك أولوية وضرورة، وذلك لايتأتى إلا بوضع الأحكام والشروط العامة لتنظيم العلاقة بين المصدرين والمستثمرين، كالحقوق والالتزامات، وإجراءات الإصدار و...إلخ. (هدى، 2016-2017، صفحة 83)

ثانيا: الوضع القانوني الحالي للصكوك الإسلامية في الجزائر

تحتوي المنظومة التشريعية والتنظيمية المالية الجزائرية على جملة من القوانين المنظمة للأعمال المالية، منها ما هو أساسي ومرتبط بشكل مباشر بهاته الأنشطة المالية والتجارية، ومنها ما هو مكمل لها، وبالبحث عن النصوص القانونية التي تضبط التعامل بالتصكيك الإسلامي فإننا نجد أن الجزائر لم تنظم العمليات المتعلقة بهاته الأداة التمويلية ولم تعترف بها إلا مؤخرا من خلال قانون المالية 2025م، فبالرغم من الإفصاح عن نية إصدار صكوك حكومية مدعومة بأصول حقيقية غير أن القوانين الأساسية المتعلقة بالأعمال المالية –قانون النقد والقرض مثلا والقانون التجاري-لا تعترف صراحة بالصكوك كأوراق مالية مميزة ما يجعلها تواجه عدة إشكالات قانونية في الوقت الراهن أبرزها غياب الإطار التشريعي الواضح.

إنه ومن جملة المحاولات وجهود الجزائر في إطار الصكوك الإسلامية النظام التنظيمي الإسلامي الحالي مثل النظام 02/20 للصكوك الإسلامية الذي يتناول المنتجات الأساسية للصيرفة الإسلامية دون التركيز على الصكوك الإسلامية، بالإضافة إلى النظام 03/20 الصادر في 15مارس 2020 الذي يعترف ضمنيا بالصكوك من خلال المادة التاسعة 09 منه، حيث أطلق عليها "صكوك تستجيب لمبادئ الشريعة" (النظام03/20، 2020).وبالعودة إلى القانون التجاري نجد أنه لم يعترف بها كنوع مميز من الأوراق المالية، ليأتي بعدها قانون المالية لسنة 2025م الذي يعتبر أول إطار محاسبي رسمي خاص بالصيرفة الإسلامية في الجزائر، والذي تناول بعض النقاط المتعلقة بالصكوك السيادية كالآتي: (الجريدة الرسمية، 2025، صفحة 15ومابعدها)

- ❖ **التفويض بإصدار صكوك حكومية:**

حيث صدر مقرر رقم 243 في 18 سبتمبر 2025م يسمح بإصدار صكوك سيادية مدعومة بأصول فعلية من قبل الخزينة العمومية بغية تمويل مشاريع البنى التحتية التابعة للدولة.

- **الإعفاءات الضريبية:**

نص القانون كذلك على إعفاء الصكوك السيادية من ضريبة الدخل الإجمالي IRG، ومن ضريبة أرباح الشركات IBS، ومن ضريبة الإعلان العقاري، ورسوم التسجيل وذلك عند توفر شروط الحد الأدنى للاستحقاق(05سنوات).

- **كيفيات الإصداروالتنظيم:**

تم التطرق إلى تحديد كيفيات إصدار الصكوك الحكومية، بحيث يكون الاكتتاب بواسطة مقرر صادر عن وزير المالية، وذلك بعد منح المجلس الإسلامي الأعلى شهادة المطابقة الشرعية، ويم من خلال هذا المقرر تحديد: المبلغ، العوائد، القيمة الإسمية، الآجال، شروط الانتفاع...وغيرها من العناصر اللازمة.

- **متابعة التنفيذ:**

حيث يتولى مهمة متابعة عمليات هذا النوع من الصكوك المدير العام للخزينة والمحاسبة، أو الجهات المخول لها بالتفويض.

من خلال ما ورد في هذا القانون فإنه من المتوقع إصدار أول صكوك حكومية من نوع إجارة، وذلك بتحديد 6%كعائد سنوي خلال السنوات الأولى.

كل ما سبق يعكس جهود الجزائر في السعي إلى تبني هاته الأداة التمويلية وإدخالها في منظومتها، ومع ذلك يبقى الإطار التنظيمي للصكوك الإسلامية في الجزائر بعيدا عن المستوى المطلوب وهو ما يحتم عليها الاستفادة من تجارب بعض الدول الرائدة في هذا المجال كالأردن، وتونس، وماليزيا وغيرها من الدول الإسلامية الأخرى.

ثالثا: المتطلبات القانونية لإدراج الصكوك الإسلامية في إطار الصيرفة الإسلامية بالجزائر

يتطلب تبني نظام الصكوك الإسلامية في الجزائر مجموعة من التعديلات وإعادة هيكلة للعديد من القوانين التي ترتبط بالعمل المصرفي ومن أهمها:

1- تعديلات مقترحة على مستوى القانون المدني:

يتطلب إدراج الصكوك الإسلامية بعض الإضافات الهامة على مستوى قسمي العقود والملكية كالآتي:

أ-قسم العقود: إضافة نصوص قانونية (مواد 467مكرر1) وذلك لتوضيح أنواع عقود الإجارة الشرعية، وأركانها وخصائصها.

إضافة مواد قانونية للاعتراف بعقود التمويل الإسلامي كالمضاربة والمرابحة، والاستصناع كونها تعتبر أساسا لبعض أنواع الصكوك. (غزال، إدراج الصكوك في البيئة القانونية الجزائرية، 2023، صفحة 132)

ب-قسم الملكية: بالرجوع إلى نص المادتين 674-675 من القانون المدني الجزائري نجد أن هذا الأخير لا يعترف بنظام الملكية المزدوجة في الملكية كونه لا يفرق بين حق الملكية القانونية والملكية الانتفاعية للأصول الخاصة بإصدار الصكوك، مما يتطلب المعالجة القانونية لحق الانتفاع. (ملاك، 2021، صفحة 170)

2-تعديلات مقترحة على القانون التجاري:

من جملة التعديلات المطلوبة على القانون التجاري الذي يشكل المرجع القانوني لمختلف الأوراق المالية ما يلي:

(غزال، إدراج الصكوك في البيئة القانونية الجزائرية، 2023، صفحة 131).

- تقديم تعريف صريح للصكوك وتحديدها كأوراق مالية لحصة في حقوق منفعة أو في أصول .
- تضمين مفهوم الشركات ذات الغرض الخاص (SPV) التي تلعب دور الوسيط، وتعمل على تقسيم الأصول بين المستثمرين وفق قيم متساوية.
- إضافة نظام إفلاس يتماشى والطبيعة الشرعية لهذه الصكوك مما يكفل الحماية لحقوق المستثمرين المرتبطة بالأصول التي تستند عليها الصكوك.

3-تعديلات مقترحة على قانون سوق رأس المال(البورصات):

وذلك بوضع لوائح خاصة بإدراج وتداول الصكوك ضمن تشريعات البورصة، حيث تم رفض طلب إدراج صكوك إسلامية لصالح أحد البنوك الإسلامية من قبل لجنة مراقبة عمليات COSOB خلال سنة 2010، وذلك نظرا لغياب الإطار القانوني للتصكيك الإسلامي. (ملاك، 2021، صفحة 171).

خاتمة:

تطرق هذا البحث إلى التنظيم القانوني الجزائري الحالي للصكوك الإسلامية، وتهدف الدراسة إلى الوقوف على مواطن القصور التشريعي و أهم المعوقات التي تعاني منها المنظومة التشريعية الجزائرية في مجال إصدار وتداول الصكوك الإسلامية، وذلك لإدراك أهم المتطلبات القانونية لتبني الأدوات التمويلية الحديثة خاصة الصكوك التي أظهرت مساهمتها الفعالة في تمويل مختلف المشاريع.

وقد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج والتوصيات كالآتي:

النتائج:

- ❖ تلعب الصكوك الإسلامية دورا هاما في في تحقيق التمويل المطلوب لإقامة المشاريع الكبرى، والمساهمة في الصناعة المالية الإسلامية.
- ❖ تأخذ الصكوك صورة أحد العقود الشرعية كالمضاربة والمرابحة وتتم هيكلتها وفقها وذلك كونها أداة تمويلية إسلامية.
- ❖ تحكم عمليات إصدار وتداول الصكوك الإسلامية جملة من الضوابط الشرعية وذلك حسب الجهة المصدرة لها.
- ❖ غياب سوق مالية لتنظيم إصدار وتداول الصكوك الإسلامية في الجزائر.
- ❖ غياب إطار قانوني تنظيمي للصكوك الإسلامية في الجزائر ما يجعلها غير مؤهلة لتبني هذه العملية التمويلية.
- ❖ يعتبر قانون المالية لسنة 2025م أول إطار محاسبي رسمي خاص بالصيرفة الإسلامية في الجزائر.
- ❖ يتطلب إدراج الصكوك الإسلامية ضمن النظام المصرفي تعديلات على مختلف القوانين الأساسية المتصلة بها، كالقانون المدني، والتجاري، وقانون سوق رأس المال.

التوصيات:

بناءا على النتائج المتوصل إليها يمكننا طرح جملة من التوصيات المتمثلة في:

- ❖ ضرورة إدراج تعريف قانوني واضح للصكوك الإسلامية من خلال مواد القانون التجاري، وذلك تميزا لها عن غيرها من الأوراق المالية والسندات التقليدية.

- ❖ الحاجة إلى مراجعة قانون الإفلاس وإجراء جملة من التعديلات التي تضمن حماية حقوق المستثمرين في حال الإفلاس وتصفية الأصول.
- ❖ تضمين أنواع عقود الصكوك الإسلامية من خلال مواد القانون المدني، بالإضافة إلى ضرورة التمييز بين ملكية الانتفاع وملكية التصرف بما يتماشى وطبيعة هذه الأوراق المالية.
- ❖ نشر الوعي وسط المواطنين ومختلف الجهات الاستثمارية حول المزايا التي تحققها هذه الأداة في المجال التمويلي.
- ❖ الحاجة إلى تبني مختلف التجارب الدولية للاستفادة منها في تطوير البنية التحتية التنظيمية وكذا تفعيل الشراكة مع مختلف المؤسسات الدولية.

قائمة المصادروالمراجع:

1. AAOFI هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية;. (2015). المعيار الشرعي رقم: 17 الصكوك الاستثمارية. 8-3. البحرين.
2. ابن منظور. (1990). *لسان العرب*. بيروت: دار الصادر.
3. البنك الإسلامي للتنمية-دليل الصكوك للمصدرين والمستثمرين-. (2018). 22. جدة.
4. الجريدة الرسمية. (07 أكتوبر, 2025). كيفيات إصدار الصكوك السيادية. *(66)*، 15. الجزائر.
5. القانون رقم 25-24. (30 ديسمبر, 2024). قانون رقم25-24 المؤرخ في 30 ديسمبر 2024 المتضمن قانون المالية لسنة 2025. *الجريدة الرسمية* (89)، 38.
6. المادة 09 من النظام الخاص بضمان الودائع النظام03/20. (2020).
7. أميرة حشيش. (2024-2025). دور الصكوك الإسلامية في تفعيل عمل الصيرفة الإسلامية في الجزائر. 24. قسنطينة، كلية الشريعة والاقتصاد-جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، الجزائر.
8. بدروني هدى. (2016-2017). دور الصكوك الإسلامية في تنشيط الأسواق المالية. 83. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
9. سلوى ملاك. (2021). تفعيل التعامل بالصكوك الإسلامية في الجزائر في ظل نظام الصيرفة الإسلامية. *مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، 6*(1)، 168.
10. عبد الله أحمد عليوة. (2023). الطبيعة القانونية للصكوك التجارية. *مجلة حقوق دمياط*(3)، 112.
11. محمد غزال. (2023). إدراج الصكوك في البيئة القانونية الجزائرية. *مجلة البحوث القانونية والاقتصادية*، 241.
12. محمد غزال. (16 ماي, 2023). إدراج الصكوك في البيئة القانونية الجزائرية. *مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، 6*(2)، 132.
13. وليد عوجان. (2015). الصكوك الإسلامية وتطبيقاتها المعاصرة. 24. دبي، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري.

14. يوسف القرضاوي. (2013). *فقه الصكوك الإسلامية المعاصرة*. دار الشروق.